



# محمد بن زايد:

## الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند نقلة نوعية بإرادة قوية



رئيس الوزراء الهندي لدى حضوره القمة



ولي عهد أبوظبي خلال القمة | تصوير: عبدالله النياضي وحمد الكعبي

### سموه وناريندرا مودي يعقدان «قمة مرئية» ويبحثان الشراكة الاستراتيجية

وبحث الجانبان خلال القمة . التي حضرها سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي . مسارات التعاون في مختلف المجالات والفرص الواعدة لتنميتها خاصة التنمية والاستثمارية والاقتصادية والصحة ، إضافة إلى التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والأمن الغذائي والنقل وغيرها من الجوانب التي تحظى بأولوية في خطط التنمية الحالية والمستقبلية للبلدين ، وذلك في إطار الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي وقعها البلدان عام 2017 والحرص المشترك على تطويرها وانطلاقاً من العلاقات التاريخية الراسخة بينهما.

#### اهتمام

واستعرض سموه ورئيس وزراء الهند، عدداً من القضايا الإقليمية والدولية والملفات الاستراتيجية محل الاهتمام المشترك وتبادلا وجهات النظر بشأنها.

وقال ناريندرا مودي رئيس وزراء الهند في بداية كلمته خلال القمة المرئية: «إنه لمن دواعي سروري دائماً التحدث مع سموكم سواء عبر الهاتف أو من خلال الاتصال المرئي أو شخصياً.. ويسعدني إجراء هذا اللقاء المهم للحفاظ على زخم العلاقات الهندية - الإماراتية».

وأعرب عن شكره وتقديره لدور سموه وحرصه على ترسيخ علاقات الصداقة وتنميتها بين البلدين ، مشمناً تضامن دولة الإمارات العربية المتحدة وشعبها مع بلاده خلال الظروف الصعبة التي مرت بها إثر جائحة «كوفيد 19» والرعاية التي أولتها الدولة للمواطنين الهنود خلال الجائحة.

#### إدانة

وجدد مودي إدانة بلاده القوية والقاطعة للهجمات الإرهابية الأخيرة ضد دولة الإمارات العربية المتحدة، ووقوفها مع الإمارات في مواجهة كل أشكال الإرهاب. وثنم رئيس الوزراء الهندي الخطوات التي تخطوها دولة الإمارات نحو المستقبل وخططها للسنوات الخمسين القادمة، مشيراً إلى أن الهند ودولة الإمارات العربية المتحدة تشهدان خلال العام الجاري تزامناً مهماً لمراحل بارزة في تاريخيهما، فبينما تحتفل الإمارات بعامها الخمسين وتضع رؤيتها للخمسين عاماً القادمة، تحتفل الهند بمرور 75 عاماً على استقلالها وتوسع إلى استغلال الـ 25 عاماً القادمة لبلوغ آفاق جديدة بحلول سنة 2047 عندما تحتفل بالذكرى المئوية لاستقلالها وتحقيق رؤية «الهند الذهبية»، مشيراً إلى أن العام المقبل سيكون مهماً لكل من الهند ودولة الإمارات، حيث تستضيف الهند قمة مجموعة العشرين ودولة الإمارات الدورة الـ 28 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ «كوب 28» ويمكن للقرارات الصادرة عن اللقاءين أن تسفر مزيداً من مبادرات العمل المناخي لدينا وقال: «أمل أن يستمر تعزيز تعاوننا الثنائي في هذا الصدد».

#### تفكير

وأضاف: «يجب أن نتحد معاً لمساعدة أصدقائنا في أفريقيا وأماكن أخرى.. فإن التفكير بالآخرين والقيام بمزيد من أجلهم هو في صميم القيم التي نادى بها كل من مؤسس دولة الإمارات المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والمهاتما غاندي، لذا يجب أن نفكر في طرق لتقوية روابطنا الثقافية وضمنا وصول حكمتيهما الخالدة إلى الإنسانية جمعاء».

وجدد دولة ناريندرا مودي في ختام كلمته شكره لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان لإجراء هذه المحادثة ، معرباً عن تطلعه إلى رؤية سموه شخصياً قريباً. حضر القمة ، الدكتور هارش شرينغلا وزير خارجية الهند والدكتور سبرامنيام جاي شانكار وزير الشؤون الخارجية وأجيت دوفال مستشار الأمن الوطني في الهند.



محمد بن زايد مرحباً بمودي بحضور عبدالله بن زايد

#### رئيس الوزراء الهندي:

أشكر محمد بن زايد لحرصه على ترسيخ علاقات الصداقة وتنميتها بين البلدين

التفكير بالآخرين والقيام بمزيد من أجلهم في صميم القيم التي نادى بها زايد وغاندي

يجب أن نفكر في طرق لتقوية روابطنا الثقافية وضمنا وصول حكمتيهما الخالدة إلى الإنسانية جمعاء

أجدد إدانة الهجمات الإرهابية الأخيرة ضد الإمارات ونقف معها في مواجهة كل أشكال الإرهاب

أثمن تضامن الإمارات وشعبها مع الهند خلال الظروف الصعبة التي مرت بها إثر الجائحة

يجب أن نتحد معاً لمساعدة أصدقائنا في أفريقيا وأماكن أخرى

#### ولي عهد أبوظبي:

الإمارات تتطلع لمرحلة مزدهرة من العمل الثنائي مع الهند

الاتفاقية الأولى من نوعها تستثمر كل الفرص المتاحة لمصلحة شعبنا

تأتي ضمن المشروعات التي حددتها الإمارات للخمسين القادمة

النجاحات الكبيرة في مسار علاقاتنا تستند إلى الروابط التاريخية والثقافية

«الشراكة الاستراتيجية الشاملة 2017» تحول تاريخي في مسار علاقات البلدين

التجارة غير النفطية بين الإمارات والهند زادت 66% في 2021 مقارنة بـ 2020

القمة تهدف لانطلاقة جديدة في العلاقات واستثمار جميع الفرص المتاحة للتنمية

#### أبو ظبي، نيودلهي - وام

عقد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وناريندرا مودي رئيس وزراء جمهورية الهند الصديقة أمس، قمة عبر تقنية الاتصال المرئي، بحثا خلالها مختلف جوانب الشراكة الاستراتيجية بين البلدين والآفاق الجديدة لتطويرها.

وأعرب صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، عن تطلعه إلى مراحل مزدهرة من العمل والتعاون الثنائي البناء خلال المرحلة المقبلة، وعبر عن ثقته بمزيد من النجاحات والإنجازات المشتركة للبلدين الصديقين.

وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان: «يسعدني أن التقى بك دولة رئيس الوزراء عبر هذا الاتصال المرئي وأشكركم للكلمة القيمة التي بدأت بها الحديث.. ونحن من جانبنا نشارك الاهتمام بعلاقتنا الاستراتيجية.. وسعينا المشترك إلى تعزيزها وتطويرها إلى الأفضل خلال الفترة المقبلة».

وأشار سموه إلى أن توقيع «اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة» بين دولة الإمارات والهند خلال عام 2017 كان بمثابة تحول تاريخي في مسار علاقاتهما في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة وغيرها من المجالات الحيوية، منوهاً إلى أن التجارة غير النفطية بين الإمارات والهند زادت بنسبة 66% في عام 2021 مقارنة بعام 2020.

وأضاف صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، أن توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة يمثل نقلة نوعية في مسيرة البلدين الاقتصادية والتنموية ويعبر عن إرادة قوية لاستثمار كل الفرص المتاحة لمصلحة شعبنا.

#### استراتيجية

وأشار سموه إلى أن الاتفاقية التي تعد الأولى من نوعها تأتي ضمن المشروعات الاقتصادية التي حددتها دولة الإمارات للخمسين سنة القادمة والتي تتضمن عقد اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة مع 8 أسواق استراتيجية عالمية وفي مقدمتها بلدكم الصديق الهند.

وأعرب صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، عن شكره وتقديره لدور رئيس الوزراء ناريندرا مودي في تعزيز العلاقات بين البلدين خلال السنوات الماضية وحرصه على دفعها إلى الأمام في مختلف المجالات.

وأكد سموه أن تحقيق هذه النجاحات الكبيرة في مسار علاقاتنا الثنائية يستند إلى الروابط التاريخية والثقافية الوثيقة بين الإمارات والهند والتي توفر أساساً قوياً للتحرك إلى الأمام ويوسع من قاعدة مصالحنا المشتركة مما يخدم مصالح الشعبين وتطلعاتهما نحو التنمية والرخاء.

#### تقدم

وجدد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، التعبير عن سعادته بهذا اللقاء وتمنياته للهند الصديقة دوام التقدم والاستقرار.

وقال سموه: «أشكركم دولة رئيس الوزراء.. كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى جميع فرق العمل من المسؤولين في البلدين الذين أسهمت جهودهم في دفع علاقاتنا ووصولها إلى هذا المستوى المتقدم».

ودون سموه عبر «تويتر»: «سعدت بلقاء رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي خلال قمة مرئية، تهدف إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين بلدينا، وضعنا خلالها الأسس لانطلاقة جديدة في مسار العلاقات الإماراتية الهندية واستثمار جميع الفرص المتاحة لتحقيق التنمية».

وتبادل سموه ورئيس الوزراء الهندي التحيات والتمنيات بدوام التقدم والازدهار للبلدين الصديقين دولة الإمارات والهند وشعبيهما.



# محمد بن زايد: الإمارات بقيادة خليفة ترسخ مكانتها بوابة لتدفق التجارة الدولية

## سموه ومودي يشهدان خلال القمة توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات والهند

## اتفاقية الشراكة الأولى من بين 8 أسواق عالمية



الاتفاقيات تأتي ضمن رؤية  
استشرافية تستهدف تحفيز النمو  
المستدام للاقتصاد الوطني

مرحلة جديدة في العلاقات التاريخية  
وتجسيد لتوجهنا في توثيق الشراكات  
مع الاقتصادات الكبرى

الهند من أهم الأسواق  
العالمية ذات آفاق النمو  
المستقبلية الواعدة

ولي عهد  
أبوظبي:



محمد بن زايد خلال القمة بحضور عبدالله بن زايد

أبوظبي، نيودلهي - وام

شهد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وناريندرا مودي رئيس وزراء جمهورية الهند الصديقة أمس - خلال القمة التي عقدها عبر اتصال مرئي - توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين دولة الإمارات والهند والتي تدرش لحقبة جديدة من التعاون الاقتصادي القائم على المصالح المتبادلة بين البلدين الصديقين وتعزز العلاقات التاريخية بينهما والوصول المتبادل إلى الأسواق والفرص الاقتصادية والاستثمارية.

ورحب صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، بتوقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين دولة الإمارات وجمهورية الهند الصديقة، التي تعد واحدة من أهم الأسواق العالمية ذات آفاق النمو المستقبلية الواعدة.

وقال سموه بهذه المناسبة: «إن دولة الإمارات بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، تواصل ترسيخ مكانتها العالمية كونها بوابة لتدفق التجارة بين الأسواق الدولية بما يسهم في إعادة انتعاش الاقتصاد العالمي ومواجهته التحديات الناجمة عن جائحة «كوفيد19».

وأضاف سموه، أن الاتفاقية التاريخية بين دولة الإمارات وجمهورية الهند، تأتي ضمن برنامج الاتفاقيات الاقتصادية العالمية التي تبرمها الدولة تحت مظلة «مشاريع الخمسين» التي أعلنتها خلال شهر سبتمبر الماضي والتي تشكل إضافة نوعية إلى مسيرة تقدمها وازدهارها وركيزة للانطلاق خلال الخمسين عاماً المقبلة نحو مزيد من التطور لما فيه الخير للأجيال القادمة وتعزز المكتسبات والتعامل مع التحديات بإيجابية وتحولها إلى فرص للابتكار والإبداع.

رؤية

وأشار سموه إلى أن هذه الاتفاقيات تأتي ضمن رؤية استشرافية تستهدف تحفيز النمو المستدام للاقتصاد الوطني عبر مضاعفة تجارة دولة الإمارات مع العالم وزيادة مساهمة قطاعات اقتصاد المستقبل القائمة على المعرفة والابتكار في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

وأضاف صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، أن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة التاريخية تنقل العلاقات الاستراتيجية التاريخية بين دولة الإمارات وجمهورية الهند إلى آفاق جديدة من الشراكة والنمو الاقتصادي المتبادل وتوفر مزيداً من الفرص للتوسع والازدهار لمجموعي الأعمال في البلدين الصديقين.

من جانبه أعرب رئيس وزراء الهند عن سعادته بتوقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين البلدين، مشيراً إلى أن مثل هذه الاتفاقية المهمة تم إنجازها في وقت قياسي لم يتجاوز ثلاثة أشهر فيما تستغرق عادة مثل هذه الاتفاقيات سنوات حتى توقع، وأوضح أن الاتفاقية تجسد عمق الصداقة والرؤية المشتركة والثقة المتبادلة بين البلدين.

وعبر عن ثقته بأن حقبة جديدة تنتظر البلدين في مجال التعاون الاقتصادي، متوقعاً ارتفاع حجم التجارة بين البلدين من 60 مليار دولار أمريكي إلى 100 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة.

تدوينه

ودون سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي عبر «تويتر» أمس: « بعد 88 يوم من المباحثات فقط تم اليوم توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية

الشاملة بين الإمارات و الهند هذه الاتفاقية التاريخية ترسخ مكانة الإمارات الرئيسية لحركة التجارة العالمية و تسهم في تحقيق أهدافنا للنمو الاقتصادي المتنوع و المستدام .» وتمهد الاتفاقية لآفاق أرحب من التعاون الاستراتيجي بما يرفع التجارة البنية غير النفطية إلى أكثر من 100 مليار دولار خلال خمس سنوات.

مراسم

وجرى خلال الاتصال المرئي بث مراسم تبادل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) بحضور معالي عبدالله بن طوق المري وزير الاقتصاد ومعالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية والدكتور أحمد عبد الرحمن البنا سفير الدولة لدى جمهورية الهند وبيوش غوبال وزير التجارة والصناعة في الهند. وتضمن الاتصال المرئي إطلاق «الطابع البريدي التذكاري المشترك» الذي أصدره كل من وزارة الاتصالات في الهند ومجموعة بريد الإمارات.

وتضمن الاتصال أيضاً إعلان توقيع مذكرتي تفاهم شملت مذكرة تفاهم بين هيئة مراكز الخدمات المالية الدولية في الهند وهيئة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي ومذكرة تفاهم بين موانئ دبي العالمية والظاهرة القابضة وهيئة تنمية صادرات المنتجات الزراعية والغذائية المصنعة في جمهورية الهند.

شركاء

يذكر أن توجه دولة الإمارات نحو إبرام اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع أهم الشركاء التجاريين يأتي في إطار حزمة المشاريع والمبادرات الاستراتيجية ضمن «خطة الخمسين» المتمثلة بتشكيل اللجنة العليا للشركات الاقتصادية العالمية والتي تهدف إلى العمل على برنامج الاتفاقيات الاقتصادية العالمية وصياغة المواقف التفاوضية للدولة لعقد الشراكات الاقتصادية الجديدة بما يسهم في تعزيز الانفتاح على الأسواق العالمية وتنمية التجارة الخارجية.

وبناء على أهمية هذا الأمر فقد تم تحديد قائمة الدول ذات الأولوية لبدء التفاوض معها خلال عام 2021 وذلك وفقاً لدراسات الجدوى الاقتصادية التي أعدها وزارة الاقتصاد

التي تسعى خلال المرحلة الأولى إلى عقد 8 اتفاقيات شراكة شاملة مع 8 أسواق استراتيجية ورفع حجم التبادل التجاري مع هذه الأسواق الذي يبلغ حالياً 257 مليار درهم بمقدار 40 مليار درهم سنوياً، فيما جرى اختيار جمهورية الهند من بين الدول ذات الأولوية لإقامة اتفاقية شراكة معها كونها تعد شريكاً تجارياً كبيراً متميزاً لدولة الإمارات ووفقاً لإحصاءات عام 2021 فقد استحوذت الهند على نسبة 9% من إجمالي التجارة الخارجية للدولة، حيث شكلت الصادرات غير النفطية إلى الهند ما نسبته 13 % من إجمالي هذه الصادرات إلى العالم محتملة بذلك المرتبة الأولى.

واردات

وفي جانب الواردات من العالم، جاءت الهند الثانية بعد الصين بنسبة بلغت 7.4 % من إجمالي هذه الواردات، فيما احتلت المرتبة الثالثة كوجهة لإعادة التصدير إلى العالم بنسبة بلغت 8.1 % من إجمالي التصدير. وستسهم اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند في فوائد اقتصادية كبيرة للدولة بما في ذلك زيادة وتعميق علاقات التجارة والاستثمار الثنائية من خلال خفض تكاليف التجارة وخلق مستوى متكافئ للشركات الإماراتية للمنافسة في السوق الهندية بما يمكن من زيادة فرص التصدير وزيادة الإنتاجية في الدولة، كما تسمح الاتفاقية بتغطية أوسع لمجالات التعاون الاقتصادي والتجاري.

مصالح

وحدد الجانبان نطاق الاتفاق وفقاً للمصالح التجارية المشتركة للبلدين وبشكل يتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن هذه الاتفاقيات، فيما تغطي الاتفاقية التجارة في السلع وقواعد المنشأ والإجراءات الجمركية وتسهيل التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية للتجارة للمنافسة التجارية، إضافة إلى الخدمات والاستثمار والتجارة الرقمية وحماية الملكية الفكرية، إلى جانب المشتريات الحكومية والشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاون الاقتصادي وأحكام إدارة الاتفاقية وتسوية المنازعات، كما تضمن عدداً من الملاحق شملت ملحفاً بشأن انتقال الأشخاص الطبيعيين وملحفاً بشأن التجارة في المنتجات الصيدلانية وملحفاً متعلقاً بخدمات الاتصالات وغيرها.

وكان بيوش جوبال وزير التجارة والصناعة وشؤون المستهلك والأغذية والتوزيع العام والمنسوجات في الهند، قد أعلن في أكتوبر الماضي أن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة ستساعد الدولتين على خدمة أسواق عالمية أوسع، وتحقيق التعافي بعد الجائحة واستعادة مستويات النمو وستسهم في توفير فرص عمل في الدولتين.

ولفت وزير خارجية الهند إلى أن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات والهند، ستمثل أيضاً خارطة طريق لتعزيز العلاقات الثنائية ودعم الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين وستؤدي إلى زيادة التجارة الثنائية غير النفطية إلى 100 مليار دولار في غضون 5 أعوام.

وقال إن الاتفاقية التي وقعت خلال القمة الافتراضية التي جمعت صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وناريندرا مودي رئيس وزراء جمهورية الهند، ستتيح فرصاً جديدة في مجالات تجارة السلع والخدمات وستعزز من الاستثمارات المتبادلة بين البلدين.

أبوظبي - وام  
أكد سوبرامانيام جايشانكار وزير خارجية الهند أن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات والهند، والتي تم توقيعها أمس، تمثل محطة مهمة في مسيرة العلاقات الثنائية بين الدولتين من شأنها صنع مستقبل واعد.

## أكد أنها خارطة طريق لدعم الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين وزير خارجية الهند: محطة مهمة في مسيرة العلاقات الثنائية



# إطلاق الرؤية الإماراتية - الهندية المشتركة

## خارطة طريق لشراكة مستقبلية تتوج 50 عاماً من العلاقات القوية

أبوظبي، نيودلهي - وام

أطلقت دولة الإمارات وجمهورية الهند «الرؤية الإماراتية - الهندية المشتركة» في ختام القمة التي عقدها. عبر الاتصال المرئي. صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، و ناريندرا مودي رئيس وزراء جمهورية الهند الصديقة، بشأن معالم الآفاق الجديدة للشراكة الاستراتيجية الشاملة بين دولة الإمارات والهند.

وفيما يلي نص بيان الرؤية المشتركة:

«التقى صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، و ناريندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند خلال اتصال مرئي، أمس، 18 فبراير 2022، وخلال اللقاء هنأ رئيس الوزراء ناريندرا مودي دولة الإمارات بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيسها.. فيما هنأ صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الوزراء والشعب الهندي بالذكرى الـ 75 لاستقلال جمهورية الهند. وتتويجاً لخمسين عاماً من العلاقات الثنائية القوية، اتفق الجانبان على خارطة طريق لشراكة مستقبلية بين دولة الإمارات وجمهورية الهند، بما يعزز «الشراكة الاستراتيجية الشاملة»، ويتيح مزيداً من الفرص لتعميق نطاق التعاون وتوسيعه. ووفقاً لخارطة الطريق سيعمل البلدان معاً بشكل أوثق لمواجهة التحديات العالمية المشتركة، وتحقيق الأهداف المشتركة، وبناء علاقة قوية ومرنة مستعدة للمستقبل، كما ستعمل خارطة الطريق على تعزيز آليات تجارة واستثمار وابتكار جديدة وتطويرها وتكثيف المشاركة الثنائية في مجالات متنوعة.

وقادت الشراكة بين البلدين إلى العمل المشترك على عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم في العديد من مجالات، بما في ذلك الاقتصاد، وتغير المناخ والحفاظ على البحاري بجانب الصناعات والتقنيات المتقدمة والتطوير والاستثمار في مجال الهيدروجين منخفض الكربون والأمن الغذائي، إضافة إلى الخدمات المالية وإصدار طابع هندية - إماراتية مشتركة.

### الشراكة الاقتصادية

وتأكيداً لتعزيز التعاون الاقتصادي والرؤية المشتركة، رحب الجانبان بتوقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين دولة الإمارات وجمهورية الهند، وأعربا عن ثقتهما في أن تقود هذه الاتفاقية إلى علاقات اقتصادية أقوى بين البلدين، وأن تفتح آفاقاً جديدة للتجارة والاستثمار.

كما رحب الجانبان بتأسيس سوق (إنديا مارت) في المنطقة الحرة بجبل علي، ووجها الجهات المعنية لمواصلة تعزيز الاستثمارات ثنائية الاتجاه في مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك تسريع العمل على إنشاء منطقة استثمارية مخصصة للشركات الإماراتية والمشاريع المشتركة التي تركز من ضمن أهدافها على إنشاء ممر غذائي.

وإضافة إلى ذلك، يحفز الجانبان على خلق فرص استثمارية للمستثمرين الهنود في إنشاء مناطق تكنولوجيا صناعية متقدمة متخصصة في إمارة أبوظبي، ودمج سلاسل القيمة المحلية للمناطق الاقتصادية المتخصصة الحالية والمستقبلية في مجالات الخدمات اللوجستية، والأدوية، والأجهزة الطبية، بجانب الزراعة والتكنولوجيا الزراعية والصلب والألمنيوم.

### تعاون ثقافي

وإدراكاً لأهمية التراث الثقافي المشترك والروابط التاريخية القوية المتجددة.. فقد اتفق الجانبان على إنشاء «مجلس ثقافي هندي - إماراتي» لتسهيل التبادلات والمشاريع الثقافية وتعزيزها بجانب المعارض والحوار بين قادة الفكر في البلدين. وسيتم تنسيق المبادرة من قبل مكتب الدبلوماسية العامة والثقافية في وزارة الخارجية والتعاون الدولي في دولة الإمارات، والمجلس الهندي للعلاقات الثقافية.

### شراكة الطاقة

على مدار الخمسين عاماً الماضية، كان قطاع الطاقة إحدى الركائز الأساسية التي مكنت من إقامة علاقة خاصة ومفيدة للطرفين في دولة الإمارات والهند، وتعد الهند اليوم أحد أهم شركاء تجارة الطاقة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد تعززت العلاقات الاستراتيجية بين البلدين خلال السنوات الأخيرة، لا سيما في مجال الطاقة، ومن خلال الشراكة الاستراتيجية الشاملة، عمل كلا البلدين على تعزيز الفرص الاستثمارية الكبيرة وتوفيرها.

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة أحد مزودي الطاقة الرئيسيين في الهند وهي ملتزمة بتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في الهند، وتفخر بكونها الشريك الدولي الأول الذي يستثمر عن طريق النفط الخام في برنامج احتياطات البترول الاستراتيجية في الهند.

ووافق الجانبان على دعم الجهود الدولية للحفاظ على



محمد بن زايد وعبدالله بن زايد خلال الاتصال المرئي مع رئيس وزراء الهند | وام

التكنولوجيا المالية، وتكنولوجيا التعليم والرعاية الصحية والخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد، والتكنولوجيا الزراعية، وتصميم الشرائح الإلكترونية، والطاقة الخضراء، وقد وجه الجانبان الجهات المعنية لاستكشاف الآليات والقطاعات لتعزيز التعاون.

### تعاون في المهارات

وتدرك كل من دولة الإمارات والهند أهمية تحسين المهارات في تعزيز إنتاجية القوى العاملة، وتقدران إسهامات القوى العاملة الماهرة من الهند في مختلف القطاعات الاقتصادية في دولة الإمارات.

وقد اتفق الطرفان على تعزيز تعاونهما من أجل تطوير معايير مهنية وإطار مهارات يحظى بموافقة كلا الطرفين، بجانب العمل عن كثب معاً لضمان تلبية احتياجات مهارات سوق العمل الإماراتية من الهند من خلال ضمان وصول القوى العاملة إلى برامج التدريب التي تتماشى مع احتياجات السوق، وتلبية الاحتياجات المتغيرة لمستقبل العمل.

### أمن غذائي

وتقديراً للشراكة الاستراتيجية التاريخية بين دولة الإمارات والهند في مجال الأمن الغذائي، والحاجة إلى تعزيز مرونة وموثوقية سلاسل الإمدادات الغذائية، كما ظهر خلال جائحة «كورونا»، اتفق الجانبان على توسيع التعاون من خلال تعزيز التجارة الثنائية للأغذية والزراعة والاستثمارات الأجنبية المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية. واتفق الجانبان على أن تسهم كل من الهند والإمارات في تعزيز وتقوية البنية التحتية والخدمات اللوجستية المتخصصة التي تربط المزارع بالموانئ وبالوجهات النهائية في دولة الإمارات.

ووجه الجانبان الجهات الحكومية ذات الصلة والشركاء الصناعيين لبدء وتنفيذ مشاريع رائدة في كلا البلدين.

### مجال صحي

وتأكيداً على الحاجة إلى التعاون الوثيق بين الدول للتعامل مع جائحة «كورونا»، وتعزيز الصحة العامة عامة، أشاد الجانبان بالدور الذي تؤديه دولة الإمارات والهند في توفير اللقاحات للعالم. كما اتفق الجانبان على التعاون في مجالات البحث والإنتاج والتطوير لسلاسل إمداد موثوقة للقاحات، وتعزيز استثمارات الجهات الإماراتية في البنية التحتية الصحية سريعة النمو في الهند.. كما اتفق الجانبان على التعاون في توفير الرعاية الصحية في البلدان المحرومة.

### تعاون في التعليم

تأكيداً على العلاقات التاريخية القائمة بين البلدين وإدراكاً لضرورة إنشاء مؤسسات عالمية المستوى تشجع وتدعم الابتكار والتقدم التكنولوجي، اتفق الجانبان على إنشاء المعهد الهندي للتكنولوجيا في دولة الإمارات.

### تعاون على الساحة الدولية

تأكيداً للقيم والمبادئ المشتركة والتقارب الاستراتيجي المتزايد، قرر الجانبان تعزيز الدعم المتبادل في المجالات متعددة الأطراف لتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والبنية التحتية.

وبمناسبة اختيار دولة الإمارات عضواً غير دائم في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة للفترة 2022-2023، هنأ ناريندرا مودي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بانضمام دولة الإمارات إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عضواً غير دائم للفترة 2022-2023 مؤكداً دعمه الكامل، فيما هنأ صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الوزراء ناريندرا مودي برئاسة الهند لمجموعة العشرين في سنة 2023.

وقد وسعت الشركات الهندية بشكل متزايد من مشاركتها في قطاع الطاقة الإماراتي بأكمله، وأصبحت من بين شركاء الامتيازات والتنقيب الرئيسيين في أبوظبي.

وسيتم العمل على تحديد فرص التعاون الجديدة لدعم متطلبات الطاقة في الهند، بما في ذلك مجالات الطاقة الجديدة، ولضمان توفير إمدادات الطاقة بأسعار معقولة وأمنة لاقتصاد الهند المتنامي، وبينما تسير الإمارات والهند معاً ضمن التحول العالمي للطاقة، يظل كلا البلدين ملتزمين بالعمل معاً بما يضمن انتقالاً عادلاً ومنصفاً نحو مستقبل منخفض الكربون.

### مناخ وطاقة متجددة

وهناً رئيس الوزراء ناريندرا مودي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان باختيار دولة الإمارات لاستضافة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP28) في سنة 2023. وإدراكاً للحاجة الملحة للعمل المناخي، اتفق الجانبان على تعزيز التعاون من أجل تسريع العمل المناخي لتسهيل التحول في مجال الطاقة وتنفيذ اتفاقية باريس، كما اتفقا على العمل بشكل وثيق في سياق مؤتمر الأطراف والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) والتحالف الدولي للطاقة الشمسية. كما اتفق الجانبان على دعم بعثات الطاقة النظيفة في كلا البلدين إدراكاً منهما أن العمل المناخي سيوفر فرصاً كبيرة للمجتمعات والنمو الاقتصادي والأعمال التجارية.

وفي هذا السياق، اتفق الجانبان على إنشاء فريق عمل مشترك بشأن الهيدروجين للمساعدة في توسيع نطاق التقنيات، مع التركيز بشكل خاص على إنتاج الهيدروجين الأخضر.

وأشاد الجانبان بالاستثمارات الإماراتية في برامج ومبادرات التكنولوجيا النظيفة في الهند، داعيين إلى تعزيز الشراكات بين قطاعات الأعمال والقطاعين العام والخاص.

### تقنيات ناشئة

واتفق الجانبان على أن توسع دولة الإمارات والهند تعاونهما في مجالات التقنيات الحيوية، وأن تعززا بشكل متبادل شركات التجارة الإلكترونية وحلول الدفع الإلكتروني.. وذلك إدراكاً منهما أن التحول الرقمي السريع الذي يشهده العالم يوفر فرصاً هائلة لتسريع النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، بالإضافة إلى خلق فرص جديدة للاستثمار.

وتأكيداً للنجاح السريع للشركات الناشئة في دولة الإمارات والهند خلال السنوات الأخيرة.. اتفق الجانبان على التعاون لتعزيز الشركات الناشئة في كلا البلدين، بحيث تتوسع في كلتا المنطقتين وتستخدم هذه المنصات أساساً للنمو ومن بين المجالات التي يمكن للشركات الناشئة أن تركز عليها

### تأسيس سوق «إنديا مارت» في «جافزا» في مشاريع البنية التحتية

### منطقة استثمارية للمشاريع المشتركة لإنشاء ممر غذائي

### مجلس ثقافي مشترك لتسهيل التبادلات والمشاريع الثقافية

### تحديد فرص التعاون الجديدة لدعم متطلبات الطاقة بالهند

### فريق عمل مشترك للهيدروجين ودعم تقنيات الطاقة المتجددة

### توسيع التعاون في التقنيات الحيوية والشركات الناشئة

### ربط المزارع الهندية بالموانئ وبالوجهات النهائية في الإمارات

### تدشين المعهد الهندي للتكنولوجيا في الإمارات لدعم الابتكار

## تعزيز التعاون بحفظ السلام والأمن في المنطقة

تعميق تعاونهما الثنائي في مكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب والتطرف، وأكدوا في هذا السياق أهمية تعزيز قيم السلام والاعتدال والتعايش والتسامح بين الشعوب، وشددوا على ضرورة نبذ جميع أشكال الإرهاب والتطرف والعنف والكراهية والتمييز والتحرش.

وفي ضوء الهجمات الإرهابية الأخيرة ضد دولة الإمارات العربية المتحدة، جدد رئيس الوزراء ناريندرا مودي تضامن الهند الكامل مع دولة الإمارات قيادة وحكومة وشعباً، وقدم تعازيه لدولة الإمارات في ضحايا هذا العمل الإرهابي الجبان.

السلام والأمن في المنطقة وحل النزاعات الإقليمية، بما في ذلك جهود دعم إعادة تنشيط عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط بما يتماشى مع «حل الدولتين» وعلى أساس قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والاتفاقيات السابقة بين الطرفين، وأعربا عن أملهما في أن يسهم الاتفاق الإبراهيمي في السلام الإقليمي، وإحداث تغيير إيجابي في منطقة الشرق الأوسط.

وأكد الجانبان مجدداً التزامهما المشترك بمكافحة التطرف والإرهاب، بما في ذلك الإرهاب العابر للحدود، بجميع أشكاله، على المستويين الإقليمي والدولي، واتفقا على

اتفق الجانبان على تعزيز التعاون البحري للمساهمة في الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة، إضافة إلى مواصلة التبادلات الدفاعية وتبادل الخبرات والتدريب وبناء القدرات. وخلال مناقشة القضايا الإقليمية، أشار الجانبان إلى أهمية الحفاظ على السلام في منطقة الشرق الأوسط وتعزيزه، وأكدوا مجدداً ضرورة اعتماد الحوار والتعاون كونهما حجر الزاوية لتحقيق مزيد من التكامل والاستقرار والازدهار في المنطقة، ورحبت الهند بتطلعات دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا الصدد.

ووافق الجانبان على دعم الجهود الدولية للحفاظ على



## ثاني الزيودي:

# 100 مليار دولار تجارة الإمارات مع الهند خلال 5 سنوات

دبي - وام

أعلن معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية أن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات والهند ستضاعف التجارة بين البلدين بنسبة 120% إلى 100 مليار دولار خلال 5 سنوات مقابل 45 مليار دولار حالياً.

جاء ذلك في حوار أجرته (وام) مع معاليه للتعرف على جوانب ومحاور الاتفاقية الشاملة بين الإمارات والهند، وآثارها المنتظرة مستقبلاً على الاقتصاد والتجارة والاستثمار في البلدين.

ونوه بأن الاتفاقية ستحقق نمواً في الاقتصاد الوطني بنسبة 1.7% خلال 10 سنوات بقيمة 9 مليارات دولار أمريكي، وزيادة في الصادرات بنمو قدره 1.5% بقيمة 7 مليارات دولار وفي الواردات بنسبة 3.9% بقيمة 14 مليار دولار، فضلاً عن تحقيق آثار إيجابية على الاقتصاد الهندي بنسبة نمو تقدر بـ 0.7% واصفاً الاتفاقية بأنها جزء من الخطط التنموية للهند، وأكد أنها ستخلق وظائف جديدة في الإمارات بما يقارب 140 ألف وظيفة ذات مهارات عالية ضمن اقتصادات المستقبل، وتالياً نص الحوار:

### مجالات جديدة

ما المجالات الجديدة التي ستدخل ضمن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند؟

اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين دولة الإمارات والهند سوف تحقق فوائد اقتصادية كبيرة للدولتين الصديقتين من خلال خفض الرسوم الجمركية أو إلغاءها، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وإتاحة الفرص في قطاعات حيوية مثل الطيران والبيئة والضيافة والخدمات اللوجستية والاستثمار والبناء والتشييد والخدمات المالية والتجارة الرقمية.

وستعود الاتفاقية بفوائد كبيرة أيضاً على الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص في كل من الإمارات والهند، وسيصبح من الأسهل على تلك الشركات التوسع بأعمالها عالمياً مع تعزيز الوصول إلى التمويل وشبكات العملاء الجدد، وفتح مجالات جديدة للتعاون مع شركاء في الدولتين أو خارجهما.

كم يبلغ إجمالي حجم التجارة البينية غير النفطية بين الإمارات والهند؟

سجلت التجارة البينية غير النفطية بين دولة الإمارات والهند نحو 45 مليار دولار بنهاية عام 2021 وهو ما يعكس نمواً بنسبة 60% مقارنة بعام 2020، ونمواً 8% مقارنة مع 2019، كما تعد الهند أكبر شريك تجاري لدولة الإمارات بما حيث الصادرات غير النفطية بما يعادل 14% من إجمالي صادرات الدولة إلى العالم.

### فرص النمو

ما القطاعات المستهدفة لتعزيز الاستثمارات في البلدين؟

تعزز اتفاقية الشراكة الاقتصادية



الإمارات والهند تتميزان في تجارة الذهب والمجوهرات عالمياً | البيان

الاتفاقية تشمل 11 قطاعاً خدمياً و100 قطاع فرعي وتزيل 80% من الرسوم على السلع والبضائع

الشراكة مع الهند تحقق

1.7% نمواً في اقتصاد الإمارات بـ 9 مليارات دولار خلال 10 سنوات

140 ألف وظيفة يتم توفيرها لأصحاب المهارات العالية في اقتصادات المستقبل

1.5% نمواً بالصادرات بـ 7 مليارات وارتفاع الواردات 3.9% بقيمة 14 مليار دولار

الهند أكبر شريك تجاري بما يعادل 14% من إجمالي صادرات الدولة إلى العالم

16% حصة الهند والإمارات من التجارة العالمية للألماس والذهب والمجوهرات

ثاني الزيودي

### أبرز سلع التبادل التجاري

تتركز السلع المتبادلة في الذهب والألماس والحلي والمجوهرات وكذلك الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها، والزيوت النفطية واللدائن ومصنوعاتها والمعادن التي تشمل الحديد والصلب والألمنيوم.. وتشير البيانات إلى أن الهند تأتي ضمن قوائم أهم شركاء الإمارات التجاريين في عدد من المجموعات السلعية أبرزها..

- الهند والإمارات مسؤولتان عن أكثر من 16% من التجارة العالمية للألماس، والذهب، والحلي والمجوهرات.

- 20% من تجارة الذهب في كلا البلدين تستأثر بها الدولة الأخرى أي أن (20% من تجارة الذهب للهند تتم مع الإمارات وكذلك 20% من تجارة الإمارات من الذهب تتم مع الهند).

- 3% من تجارة الإمارات من السلع المرتبطة بوباء(كوفيد 19) يتم مع الهند.

- الهند ضمن أهم 15 دولة مصدرة للسلع الغذائية على مستوى العالم، والإمارات ضمن أهم مستقبلي صادراتها من هذه المجموعة السلعية، حيث تأتي في المرتبة الثالثة بنسبة تتجاوز 5% من إجمالي صادراتها إلى العالم بعد كل من أمريكا والصين.

- الهند في المرتبة الثانية من حيث إجمالي تجارة الإمارات من السلع الغذائية ومصنوعاتها، والهند في قائمة أهم موردي السوق الإماراتي من السلع الغذائية وبنسبة مساهمة 10% من إجمالي واردات الإمارات من السلع الغذائية ومصنوعاتها.

- معظم السلع التي تقوم بتصديرها الهند تعد دولة الإمارات أحد أهم مستقبلها، وكذلك فإن أهم السلع التي تقوم بتصديرها الإمارات، فإن الهند ضمن قائمة أهم مستقبلها، وهذا ما تؤكدته المرتبة التي تحتلها كل دولة وأهميتها التجارية بالنسبة للدولة الأخرى.

الشاملة بين الإمارات والهند النفاذ إلى الأسواق، واستقطاب استثمارات جديدة وخلق فرص في قطاعات رئيسة مثل الطاقة والبيئة والتجارة الرقمية.

كما توفر فرص نمو جديدة لقطاع البتروكيماويات في الإمارات، وتتيح أيضاً للشركات النفاذ إلى عقود حكومية في أسواق مشتريات القطاع الحكومي بكل من الإمارات والهند. الاتفاقية توفر كذلك أطراً جديدة لحماية حقوق الملكية الفكرية، ويشمل ذلك مجالات جديدة مثل الموارد الجينية للأغذية والزراعة، كما تشجع التعاون في قضايا حقوق الملكية المرتبطة بالشركات الصغيرة والمتوسطة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وابتكار التقنيات ونقلها وتوزيعها.

وتغطي الاتفاقية 11 قطاعاً خدمياً وأكثر من 100 قطاع فرعي تتضمن خدمات الأعمال (الخدمات المهنية، المحاسبية، العقارات، الإعلانات وغيرها)، وخدمات الاتصالات، والبناء والتشييد والخدمات ذات الصلة، والخدمات التعليمية، والخدمات البيئية، والخدمات المالية والتأمين، والخدمات الاجتماعية والصحية، وخدمات السفر والسياحة (ومنها خدمات وكالات السفر والفنادق)، والخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية، وخدمات النقل (النقل البحري والجوي، وخدمات المطارات والإصلاح).

### مصالح متبادلة

ما أبرز ملامح اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند؟

الاتفاقية تشدش انطلاق حقبة جديدة من التعاون الاقتصادي القائم على المصالح المتبادلة بين الدولتين الصديقتين، وتترجم العلاقات التاريخية بينهما، وتحسن الوصول المتبادل إلى الأسواق، وتعزز الفرص الاقتصادية والاستثمارية، وتمهد لآفاق أرحب من التعاون الاستراتيجي. وتسهم أيضاً في تحفيز التدفق التجاري بين السوقين عبر إزالة الرسوم الجمركية على نحو 80% من السلع والبضائع، ما يسهم بدوره في تسريع نمو التجارة البينية غير النفطية من 45 مليار دولار بنهاية عام 2021 إلى 100 مليار دولار خلال الأعوام الخمسة المقبلة.

ما مجالات التعاون بين الجانبين لتعزيز أهداف اتفاقية الشراكة؟

تشكل الاتفاقية خطوة استراتيجية تاريخية لترسيخ التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدولتين، وتعد قاعدة صلبة لانطلاق آفاق جديدة من إبرام الشراكات بين مجتمعي الأعمال في الدولتين في مختلف المجالات وكافة أنشطة الأعمال، وبما يؤدي إلى استدامة النمو الاقتصادي المشترك للدولتين.

### أكبر شريك تجاري

ما الأهمية التي تمثلها الهند لاقتصاد الإمارات؟

الهند تعد أكبر شريك تجاري لدولة الإمارات من حيث الصادرات غير النفطية بما يعادل 14% من إجمالي صادرات الدولة إلى العالم، فيما تعد الإمارات ثالث أكبر شريك تجاري للهند، وتستحوذ على 40% من تجارتها مع الدول العربية.

ومن المتوقع أن تؤدي هذه الاتفاقية التاريخية إلى زيادة التجارة الثنائية غير النفطية إلى 100 مليار دولار سنوياً في غضون الأعوام الخمسة المقبلة، كما تعد الهند واحداً من أكبر الشركاء الاستثماريين لدولة الإمارات، سواء في الاستثمارات الصادرة من الدولة أو الواردة إليها.

## 2.3 تريليون درهم مبادلات تجارية خلال 20 عاماً

طن لإعادة التصدير، فيما بلغت قيمة الواردات 77.15 مليار درهم.

### صادرات وطنية

وعلى صعيد أبرز 5 سلع تم تصديرها من الإمارات إلى الهند خلال العوام الماضي فجاها الذهب بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق، بقيمة 25.38 مليار درهم بوزن 150 طناً، ثم الألماس 3.35 مليارات درهم بوزن 2 طن، وخردة من نيكل بقيمة 3.32 مليارات درهم بوزن 129.4 ألف طن ومنشآت وألواح وأنايب ومواسير من حديد أو صلب بـ 2.48 مليار درهم وزيوت نطف غير خام.

وأوضح المركز أن أبرز 5 سلع تم إعادة تصديرها من الإمارات إلى الهند خلال العوام الماضي تصديرها الألماس بـ 28.5 مليار درهم ثم أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية بقيمة 1.25 مليار درهم بوزن 878 طناً، ثم حلي ومجوهرات وأجزاؤها من معادن ثمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة بقيمة 768 مليون درهم ثم ذهب بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق بقيمة 504 ملايين درهم وبوليمرات الإيثيلين بـ 438 مليون درهم.

وعلى صعيد السلع التي تم استيرادها من الهند خلال الفترة نفسها فتصدرها الألماس بقيمة 11 مليار درهم بوزن 255 طناً، ثم حلي ومجوهرات وأجزاؤها، من معادن ثمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة بـ 9.87 مليارات درهم ثم أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية بقيمة 9.7 مليارات درهم ثم زيوت نطف غير خام.



الاتفاقية الجديدة ترسخ العلاقات التجارية المشتركة مع الهند | البيان

2011 مسجلة أعلى مستوى في تاريخها.

وسجلت تجارة الإمارات والهند 179.5 ملياراً في 2012، و159.7 ملياراً في 2013 و128.8 ملياراً في 2014، و125.7 ملياراً في 2015، و131.7 ملياراً في 2016، و127.6 ملياراً في 2017، و131.9 ملياراً في 2018، و122.15 ملياراً في 2019، و80.89 ملياراً في 2020، وصولاً إلى 164.6 ملياراً في العام المنصرم.

ووفق بيانات مركز التنافسية والإحصاء، جاءت الهند ك ثاني أبرز شريك تجاري للإمارات بعد الصين التي تصدرت المركز الأول وفق بيانات التجارة في العام الماضي.

ووصلت التجارة الخارجية غير النفطية بين البلدين في 2021 إلى 164.6 مليار درهم بوزن 45.86 مليون طن، موزعة بواقع 87.47 مليار درهم بوزن 34.7 مليون طن قيمة إجمالي الصادرات تضم 38.5 مليار درهم بوزن 722.9 ألف

958.5

ملياراً الصادرات

535.6

ملياراً لإعادة التصدير

1.3

تريليون الواردات

### أبو ظبي - رامي سميح

شهدت العلاقات التجارية والاستثمارية بين الإمارات والهند نمواً وتطوراً ملحوظاً للعقدتين الماضيتين، وبلغ حجم تجارة الدولة الخارجية غير النفطية مع الهند لنحو 2 تريليون و336 ملياراً و422 مليون درهم خلال 20 عاماً في الفترة من 2002 حتى 2021، وفق بيانات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، حيث قفزت المبادلات 1321% مع تجاوزها 164 ملياراً 2021.

وأظهرت بيانات مركز التنافسية والإحصاء، التي حصلت «البيان» على نسخة منها، أن تجارة الإمارات والهند غير النفطية خلال العشرين عاماً الماضية توزعت بواقع 958 ملياراً و506 ملايين درهم إجمالي الصادرات تشمل 553 ملياراً و609 ملايين درهم إعادة تصدير، فيما بلغ حجم الواردات نحو 1 تريليون و348 ملياراً و13 مليون درهم.

وأوضحت التنافسية والإحصاء أن الوزن الإجمالي لتجارة الإمارات والهند بلغ 393 مليوناً و724 ألفاً و285 طناً خلال 20 عاماً موزعة بواقع 230 مليوناً و59 ألفاً و368 طناً لإجمالي الصادرات تشمل 11 مليوناً و274 ألفاً و101 طن وزن إعادة التصدير فيما بلغ وزن الواردات 163 مليوناً و664 ألفاً و917 طناً.

### نمو قياسي

ووفق حسابات «البيان»، زادت تجارة الإمارات والهند بنحو 1321% خلال 20 عاماً بعدما قفزت من 11.58 مليار درهم في 2002، وصولاً إلى 15.8 ملياراً في 2003 و40.3 ملياراً في 2004 و51.8 ملياراً في 2005، ثم تخطت حاجز 100 مليار وصولاً إلى 117.9 مليار درهم في 2008 و131 ملياراً في 2009 و202.8 مليار في 2010 و232.6 ملياراً في



## عبد العزيز الغرير لـ «البكان»:

# 5000 شركة هندية انضمت لعضوية غرفة تجارة دبي 2021



مجلس الأعمال الهندي خلال إطلاق تقرير «العلاقات التجارية والاستثمارية بين الهند والإمارات» بحضور حمد بوعميم ومسؤولي الغرفة والمجلس | من المصدر



عبد العزيز الغرير

### دبي-بشاربغ

أكد معالي عبد العزيز الغرير، رئيس مجلس إدارة غرف دبي، أن الهند تشكل شريكاً تجارياً استراتيجياً لإمارة دبي، حيث تلعب الشركات الهندية دوراً مهماً في مسيرة التنمية، وتعتبر ركيزة أساسية من ركائز ومكونات القطاع الخاص. وأشار في تصريحاته لـ «البكان» إلى أن ازدياد التعاون الاقتصادي والتجاري المتمثل بتوقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات والهند خطوة استراتيجية نحو علاقات وطيدة مستدامة وشراكات اقتصادية مستقبلية، لافتاً إلى أن الشركات الهندية تشكل المكون الأكبر للشركات المنضوية في عضوية غرفة تجارة دبي. ولفت إلى أن الشركات الهندية شكلت في العام الماضي فقط نسبة 18.1% من إجمالي الشركات الجديدة التي انضمت لعضوية غرفة دبي، فهناك أكثر من 5000 شركة هندية جديدة انضمت لعضوية الغرفة في 2021 وحده، مما يعكس عمق الروابط المشتركة، وأهمية دبي لتوسع الشركات الهندية في أسواق المنطقة.

### سوق أساسية

من جانبه أشار حمد بوعميم، مدير عام غرف دبي، في تصريحات لـ «البكان»، إلى أن إجمالي عدد الشركات الهندية الأعضاء بغرفة تجارة دبي وصل إلى حوالي 40000 شركة، مما يظهر الدور الكبير الذي تلعبه الشركات الهندية في تنمية القطاع الخاص وتعزيز تنافسيته. ولفت بوعميم إلى أن الغرفة حريصة على السوق الهندية باعتبارها سوقاً أساسية مستهدفة لدعم التوسع الخارجي للشركات العاملة في الإمارة، وقد افتتحت مكتباً تمثيلاً لها في مومباي في 2018 لتحفيز الشراكات الاقتصادية والتعاون التجاري والاستثماري، وأضاف: عقد مكتبنا الخارجي في الهند 269 اجتماعاً خلال 2021 مع مستثمرين ورجال أعمال من الهند يرغبون بالتوسع في دبي، وتنظم الغرفة باستمرار بعثات تجارية إلى الهند آخرها في 2019 إلى نيودلهي وبنغالور لاستقطاب الشركات الناشئة، في حين اختتمنا العام الماضي بعثة تجارية رقمية لاستقطاب الشركات الناشئة الهندية في قطاعات تقنية، ومساعدتها على التوسع في أسواق المنطقة انطلاقاً من الإمارة، باعتبار دبي وجهة عالمية وعاصمة إقليمية للمشاريع الناشئة وريادة الأعمال.

وشدد بوعميم على أهمية دعم العلاقات المشتركة بين الإمارات والهند في مجال الاقتصاد، والعمل على تطويرها وتنميتها باعتبارها قاطرة للنمو الاقتصادي المشترك، مؤكداً أن العلاقات السياسية والاقتصادية المتميزة التي تجمع بين البلدين تشكل ركيزة لكافة جهود الغرفة في استقطاب الشركات الهندية، ومساعدة الشركات الإماراتية على الاستثمار في الهند، خصوصاً وأن السوق الهندية هي سوق ذات أهمية استراتيجية كبيرة في خططي دبي للتوسع الخارجي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### مرجع موثوق

ومن جانب آخر، أطلق مجلس الأعمال الهندي، أمس، بدعم وتنسيق من غرفة تجارة دبي تقرير «العلاقات التجارية والاستثمارية

## استطلاع

في استطلاع أجره مجلس الأعمال الهندي، حل قطاع الرعاية الصحية أولاً بين أبرز القطاعات الواعدة للتجارة والاستثمار بين الإمارات والهند، حيث استحوذ على 80 % من اختيارات المشاركين في الاستبيان، وحل قطاع النقل ثانياً، يليه قطاع التعليم.

بين الهند والإمارات»، الذي يعتبر مرجعاً موثقاً يرصد المؤشرات الاقتصادية المتنوعة للعلاقة الوطيدة التي تجمع البلدين. وجاء إطلاق التقرير خلال لقاء عقده وفد من مجلس الأعمال الهندي برئاسة سوريش كومار، رئيس مجلس إدارة المجلس مع حمد بوعميم، حيث ناقش الطرفان كذلك سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بما يحقق الأهداف والمصالح المشتركة.

ويسلط التقرير الضوء على الفرص الاستثمارية في قطاعات اقتصادية متنوعة وبالتحديد في التقنيات المتقدمة والأحجار الكريمة والمجوهرات وتطوير البنية التحتية والنفط والغاز والطاقة المتجددة والأسواق والخدمات المالية والتعليم والتكنولوجيا والمشاريع الناشئة والأمن الغذائي والأدوية والمعدات الطبية.

وأشار بوعميم إلى الدور الهام الذي يلعبه مجلس الأعمال الهندي في بيئة الأعمال في دبي، معتبراً إياه شريكاً مهماً في مسيرة تطوير القطاع الخاص ومجتمع الأعمال، ولاقياً إلى أن غرفة تجارة دبي ملتزمة بتوفير كل الدعم الذي تحتاجه الشركات ومجالس ومجموعات الأعمال بما يعزز تنافسية بيئة الأعمال وجاذبيتها للاستثمارات الخارجية.

ولفت مدير عام غرف دبي إلى أن التقرير الذي أطلقه مجلس الأعمال الهندي يعكس الدور الحيوي للمجلس بتنمية العلاقات الاقتصادية المشتركة، والشراكة التي نسجتها الغرفة مع مختلف مكونات مجتمع الأعمال، داعياً إلى تضافر الجهود وتنسيقها للارتقاء بالشراكات الاقتصادية.

### العلاقات بالأرقام

وأشار التقرير إلى أن الشركات المملوكة من قبل الهنود في الإمارات تساهم في توفير ما يقارب مليون وظيفة، فيما يمثل الهنود ما يقارب 30 % من مجتمع الشركات الناشئة في دبي، وأوضح التقرير أن أكثر من 200 شركة من الإمارات مرخصة للعمل في الهند. ولفت التقرير إلى أن إجمالي تجارة الإمارات مع الهند منذ العام 2003 حتى الآن بلغ 799 مليار دولار، في حين بلغت واردات الإمارات من الهند منذ 2003 حتى العام 2020 ما يقارب 377 مليار دولار. وخلال الفترة من 2016 لغاية 2020، حلت الأحجار الكريمة والمجوهرات أولى على قائمة واردات الدولة من الهند مستحوذة على 34.4 % من إجمالي الواردات، فيما كانت حصة المنسوجات والألبسة 18 %، والأطعمة والمنتجات الاستهلاكية 7.9%. وحل النفط والفحم والغاز أولاً في قائمة صادرات الإمارات إلى الهند

مستحوذاً على 46.2 % من الإجمالي.

وأوضح التقرير أن قطاع المجوهرات والأحجار الكريمة وقطاع النفط والغاز يحتلان مرتبة الصدارة ضمن باقي القطاعات المكونة للتجارة البينية بين الإمارات والهند، حيث بلغت قيمة تجارة المجوهرات والأحجار الكريمة بين البلدين خلال الفترة 2015 لغاية 2019 ما يقارب 97 مليار دولار إلى جانب 79 مليار دولار قيمة تجارة النفط والفحم والغاز، وخلال السنوات الماضية برزت قطاعات جديدة سجلت أكبر نمو في التجارة البينية، وفي مقدمتها قطاع الأدوية والرعاية الصحية الذي سجل نمواً سنوياً مركباً في التجارة البينية بنسبة 34 %.

وخلال الفترة من 2007 لغاية 2020، بلغت قيمة تجارة المجوهرات والأحجار الكريمة بين البلدين 314.4 مليار دولار بنمو سنوي نسبته 2.4 %، فيما استحوذ القطاع على 41.9 % من التجارة البينية في 2020.

### استثمارات مباشرة

وسلط التقرير الضوء على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الجانبين، حيث يشير التقرير وفقاً لـ «إف دي ماركيتس (فايننشال تايمز)» إلى أن القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين البلدين خلال الفترة 2003-2021 تقدر بـ 57 مليار دولار، يضاف إليها 55 مليار دولار القيمة التقديرية لاستثمارات الهنود التراكمية في الإمارات منها 18 مليار دولار في القطاع العقاري لوحده، فيما تتراوح استثمارات أغنى 79 هندياً في الإمارات بين 8 - 9 مليارات دولار.

ولفت التقرير إلى أن قيمة الاستثمارات الأجنبية التراكمية من الإمارات إلى الهند من 2003 لغاية 2021 بلغت 26 مليار دولار بما يشكل 46 % من التدفقات الاستثمارية التراكمية بين البلدين في هذه الفترة. وتحتل الدولة المرتبة التاسعة بين أكبر الأسواق المصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الهند خلال الفترة 2016 لغاية 2019.

فيما تبلغ قيمة الاستثمار الأجنبية التراكمية من الهند إلى الإمارات خلال الفترة من 2003 لغاية 2021 ما يقارب 30.5 مليار دولار، بما يشكل 54 % من التدفقات الاستثمارية التراكمية بين البلدين في هذه الفترة.

### سياحة وفنادق

ويستحوذ قطاع السياحة والفنادق على الحصة الأكبر من الاستثمارات الهندية المباشرة في الإمارات خلال الفترة من 2015 لغاية 2019 بقيمة 537 مليون دولار، يليه قطاع الإنشاءات بـ 292 مليون دولار ومن ثم الخدمات اللوجستية بـ 262 مليون دولار إلى جانب الرعاية الصحية بـ 254 مليون دولار. فيما يستحوذ القطاع العقاري على الحصة الأكبر من الاستثمارات الإماراتية المباشرة إلى الهند خلال ذات الفترة، حيث استقطب قطاع العقارات في الهند استثمارات إماراتية مباشرة بقيمة 3.2 مليارات دولار، فيما استقطب قطاع الأغذية والمشروبات استثمارات بـ 681 مليون دولار، يليه قطاع الخدمات المالية بـ 494 مليون دولار، ومن ثم قطاع الطاقة المتجددة بـ 202 مليون دولار، وقطاع النفط والغاز بـ 178 مليون دولار.

# منشأة لمستثمرين ورجال أعمال هنود في عجمان

# 3589

وأشار إلى أن إمارة عجمان بتوجيهات من القيادة الرشيدة تعمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة توفر جملة من التسهيلات والمزايا المُمكنة لرجال الأعمال الراغبين بالاستثمار في عجمان، وبالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية بالشأن الاقتصادي في الإمارة.

### تعاون اقتصادي

ومن جانبه قال رجل الأعمال الهندي هاريش كومار، إنه يعمل في عجمان منذ سنوات طويلة لاسيما في القطاع الصناعي، موضحاً أنه شريك في مصنع (توابل العرب والهند).

وأكد أن العلاقات الإماراتية الهندية علاقات قديمة خاصة في مجال التجارة بين البلدين. وتطورت هذه العلاقات مع الأيام، وهناك الآن تعاون في جميع المجالات الاقتصادية وازدهار كبير للعلاقات بفضل توجيهات القيادة الرشيدة في البلدين لتحقيق مصلحة الشعبين، مشيراً إلى أن الجالية الهندية تجد كل اهتمام ورعاية في الإمارات، وتعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وذكر أن مصنع التوابل والحبوب في عجمان تم إنشاؤه في عام 1998 بطاقة إنتاجية لتغطية أسواق الإمارة. وقد حقق نمواً كبيراً خلال السنوات الماضية في حجم الإنتاج في ظل التطوير المستمر للأعمال، وإدخال التقنية الحديثة في خطوط الإنتاج، والتوجه نحو الأسواق العالمية، وتغطية السوق المحلي. ويقوم بتوزيع نصف الإنتاج في السوق المحلي.



هاريش كومار

### شراكة قديمة

وقال رجل الأعمال محمد سعيد النعيمي: «تربطنا مع المستثمرين الهنود شراكة اقتصادية قديمة في مجال التجارة حتى قبل قيام الاتحاد. وكان أهل الإمارات قديماً يستوردون أدوات الصيد من الهند ومواد البناء، ثم تطور التعاون واتسع نطاقه ليعطي مجالات اقتصادية متنوعة، هذا إضافة إلى العلاقات الاجتماعية»، مشيراً إلى أن غالبية المستثمرين الهنود يعملون في قطاعي تجارة التجزئة والصناعة، ويسهمون في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية بالدولة. كما أن الحكومة توفر لهم بيئة استثمارية خصبة لنجاح مشاريعهم ومنحهم كافة التسهيلات لتطوير أعمالهم. وذكر بأنه شريك في العديد من المشاريع الاقتصادية والصناعية مع رجال أعمال هنود. وهذه المشاريع حققت نجاحاً كبيراً وتطورت الشراكة إلى مشاريع جديدة بمجالات متنوعة،



سالم السويدي



محمد سعيد النعيمي

## نمو تجارة الهند مع الإمارات 21% خلال العام الماضي

### عجمان-أسامة أحمد

بلغ عدد المنشآت العاملة في إمارة عجمان لمستثمرين ورجال أعمال هنود 3589 منشأة حتى نهاية 2021، وذلك وفق إحصائية صادرة من غرفة تجارة وصناعة عجمان، والتي أشارت إلى نمو حجم التجارة الهندية في الإمارة بنسبة تصل إلى 21% خلال العام الماضي، فيما أكد رجال أعمال أن العلاقات الإماراتية والهندية تاريخية وعميقة. وتحظى باهتمام كبير من القيادة السياسية في البلدين لتحقيق مصلحة الشعبين. وأكد سالم السويدي مدير عام غرفة تجارة وصناعة عجمان أن العلاقات المشتركة بين الإمارات والهند عميقة وتاريخية وتتميز بالاستدامة والنمو المتواصل، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على زيادة التعاون والنمو المشترك في كافة الصعد، وعلى رأسها قطاعات الاقتصاد، الاستثمارات المباشرة، الطاقة، البنية التحتية، الغذاء، التكنولوجيا، الصحة والتعليم وغيرها من القطاعات.

وأشار إلى أن الزيارات المتبادلة بين البلدين على أعلى المستويات القيادية والحكومية تؤكد قوة التعاون والشراكة الاستراتيجية الفعلية، كما أن العلاقة الأخوية والمتمينة بين البلدين عززت من فرص الشراكة والتعاون الاقتصادي بشكل خاص بين الهند وإمارة عجمان.



# رجال أعمال هنود: الاتفاقية نموذج عالمي للتجارة الحرة

## تدعم التبادلات والصادرات في قطاعات حيوية للبلدين وتبادل الخبرات والمعرفة

منطقة أعمال تركز على العلوم بالمنطقة، حيث يتم حجز 40% من الطاقة الاستيعابية بالكامل من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة وتلبي هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة بدورها بعضاً من العلامات التجارية الأكثر شهرة في العالم مثل «فايزر» و«جنرال إلكتريك هيلث كير».

ومن المبادرات البارزة الأخرى التي تم إطلاقها على الصعيد الوطني مبادرة «موطن ريادة الأعمال» لدعم شراكة القطاعين العام والخاص.

### أسواق جديدة

وقالت أنيشكا جيهاثي، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة «باردستيك ماركتينغ» للتسويق، إن الاتفاقية ستسمح للصادرات الهندية بالوصول إلى أسواق جديدة في الشرق الأوسط من خلال الإمارات، مؤكدة أن الإمارات لطالما لعبت دوراً رئيساً في تمهيد الطريق للشركات الهندية الناشئة الجديدة، وتسهيل توسعها على المستويين الإقليمي والعالمي، مشيرة إلى أن وجود أكثر من 4.365 شركات هندية مسجلة في الإمارات.

وأضافت: «تتشرك الهند والإمارات بتاريخ غني من الروابط الاجتماعية والاقتصادية ويمتد لعدة قرون، وقد أقيمت العلاقات رسمياً عام 1972 وتعززت على مر السنين».

وأضافت أنيشكا جيهاثي: «يعتبر العديد من الهنود الإمارات موطناً لهم لعدة أسباب منها القرب الجغرافي وموقع الإمارات الاستراتيجي الذي يوفر الوصول إلى الأسواق الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا، بالإضافة إلى سهولة ممارسة الأعمال، وبالنسبة للشركات الإماراتية فهناك عوامل جذب عديدة أيضاً منها سوق الهند الكبير، وثروة فرص الأعمال في العديد من القطاعات والتكلفة المنخفضة».

### خارطة طريق

وقال الدكتور كريستوفر ريتشارد، العضو المنتدب وكبير مُصممي الحلول السحابية في «جي 7 سي آر تكنولوجيز»، إن الاتفاقية توفر خارطة طريق مثالية لمستقبل العلاقات المتميزة بين الإمارات والهند، وتعزز ناتج القطاع الخاص في البلدين من خلال إقامة المزيد من المشاريع بين الهند والإمارات.

وأضاف: «تعد الإمارات ملاذاً آمناً للشركات، فقد اتخذت الحكومة كل الخطوات اللازمة لضمان عمل الشركات بحرية مع أدنى حد من أعباء الامتثال، فيما لا تقوم الحكومة بفرض ضرائب على الاستثمارات أو المكاسب الرأسمالية بعد، مما يعزز من موقع الإمارات ودبي بصفة خاصة كواحدة من الوجهات الأكثر جاذبية للاستثمار بالنسبة لشركات التقنية الناشئة الهندية على مستوى العالم».

وأوضح الدكتور كريستوفر ريتشارد، أن بيئة الإمارات الاستثمارية تتيح بيئة الإمارات الاستثمارية إمكانات هائلة للحصول على عوائد حتى على المدى القصير ضمن العديد من القطاعات المهمة. كما تعد أيضاً واحدة من الدول الأكثر تحملاً على مستوى العالم، والتي لديها علاقات ودية مع جميع الدول الأخرى. وبفضل الرؤية الاستشرافية للحكومة الرشيدة، فإن الإمارات تتمتع ببيئة تحتية رقمية عصرية، والتي تشكل اللبنة الأساسية للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ثقافة البلد المنفتحة على مختلف الجنسيات، بما يتيح تعزيز بيئة العمل كما يعد التنبؤ المتسارع لتقنيات مثل الحوسبة السحابية والتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات عبر جميع القطاعات الرئيسية في المنطقة.



اتفاق واعدة لحركة التجارة المشتركة | البيان



بال كريشن



محمد شاهين



أنيشكا جيهاثي



سوريش كومار

## تعزيز التعاون في البتروكيماويات والتجارة الرقمية والسياحة

## الدولة ثالث أكبر شريك للهند و40% حصتها من تجارتها عربياً

# 85

## مليار دولار الاستثمارات الهندية في الدولة

### تبادل المعرفة

قال محمد شاهين، الرئيس التنفيذي لشركة «سيفن كابتال»: «إن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة تعزز تبادل المعرفة والابتكار بين الإمارات والهند، وستكون محورية في تعزيز التجارة، وجذب عدد أكبر من المستثمرين في البلدين للاستفادة من التسهيلات عالمية المستوى، التي من شأنها أن تبسط عمليات تأسيس الأعمال وتشغيلها للشركات على مختلف أحجامها»، مشيراً إلى أن الإمارات هي مركز انطلاق شركات البيوتيكورن الأول في المنطقة. وأضاف محمد شاهين: «فتحت ثقافة الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي بشكل خاص إمكانيات جعل دولة الإمارات من بين الأفضل في العالم في سهولة ممارسة الأعمال والابتكار وريادة الأعمال ومؤشرات البحث والتطوير. ونحن نؤمن أن الإمارات قد خلقت إطاراً لإنشاء بيئة مناسبة للمستثمرين لتأسيس نماذج أعمالهم».

والبيوتيكورن في البداية. وأضاف بال كريشن: «بالنسبة لاقتصاد الإمارات، لطالما كانت الشركات الصغيرة والمتوسطة بمثابة العمود الفقري المهم لدعم الاقتصاد. وبالنظر إلى ذلك من منظور إحصائي، تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي وحدها نحو 95% من الشركات الموجودة في دبي، فيما يسهم هذا القطاع بنحو 45% من الناتج المحلي الإجمالي لدبي، ويوظف 45% من إجمالي القوى العاملة. ونعتقد أن القيادة الحكيمة في الإمارات لطالما لم تأل جهداً في ابتكار طرق مبتكرة لجذب أفضل المواهب، ومعظم رأس المال لدعم النظم البيئية للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة بأكملها.

وأوضح: «كمثال على ذلك، يعتبر مجمع دبي للعلوم أول

### دبي-وائل اللبائدي

أكد رجال أعمال هنود في الدولة أن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة التي وقعت، أمس، بين الإمارات والهند، تعد نموذجاً ساطعاً للتجارة الحرة والعدالة بين الدول القائمة على ركائز الثقة والشفافية والمهارات، ومكسباً كبيراً لكل من الدولتين، وستسهم في تعزيز التجارة والصادرات في العديد من القطاعات الحيوية للبلدين، وخلق تبادل الخبرات والمعرفة والمقاربة بين الميزات التنافسية للشركات في البلدين الصديقين، ورفع التبادل التجاري بين البلدين.

وأفاد رجال الأعمال في تصريحات خاصة لـ«البيان»، بأن الاتفاقية التي تم إنجازها خلال وقت هو الأقصر في التاريخ وذلك لما لهذه الاتفاقية من أهمية في توفير إطار تجارة عادلة وحرّة قائمة على الشفافية والثقة؛ وتوضيح أن اقتصاد الإمارات والهند يكملان بعضهما، وأن الاتفاقية ستدعم التبادل التجاري في العديد من القطاعات مثل المعادن والبتروكيماويات والتجارة الرقمية والتمور والمجوهرات والسياحة والخدمات المالية والتأمين والبيئة والنقل، خصوصاً مع إلغاء 80% من الرسوم الجمركية على الصادرات بين البلدين.

### شراكة تجارية

وتعدّ الإمارات ثالث أكبر شريك تجاري للهند، وتستحوذ على 40% من تجارتها مع الدول العربية، فيما تعد الهند ثاني أكبر شريك تجاري لدولة الإمارات، بنسبة تبلغ 9% من حجم تجارة الإمارات مع العالم، و13% من الصادرات غير النفطية الإماراتية.

وتقدر هيئة الاستثمار الهندية الرسمية «انفيست إنديا» إجمالي حجم الاستثمارات الهندية في الدولة بحوالي 85 مليار دولار، فيما جذبت الشركات الناشئة الهندية استثمارات عالمية بلغت 36 مليار دولار في 2021.

وأكد سوريش كومار، المصرفي المخضرم ورئيس مجلس الأعمال الهندي في الإمارات أنّ الاتفاقية التي تم عقدها بين الإمارات والهند تشكل محطة تحول جديدة نحو تعزيز الشراكات الاقتصادية والتجارة المباشرة بين الهند والإمارات، وفرصة ثمينة هناك لتسليط الضوء على الركائز الأساسية للعلاقات من حيث التجارة الثنائية وتدفقات الاستثمار.

وأضاف كومار: «ازدهرت التجارة على مدى عدة عقود بين الهند والإمارات، وكانت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الهندي شري ناريندرا مودي إلى الإمارات العربية المتحدة في أغسطس 2015 نقطة انعطاف رئيسة في العلاقات الثنائية، ونعتقد أنّ الشراكة المباركة مؤشر مهم على توافق المصالح بين البلدين ونموذج ساطع يستحق أن تكرر كل من الهند والإمارات في تنمية علاقاتهما مع دول أخرى».

وتشير دراسة حديثة لشركة «كيه بي إم جي» إلى أن الاستثمارات المحلية للهنود غير المقيمين في الإمارات تصل إلى حوالي 55 مليار دولار، باستثمارات تقدر بنحو 8-9 مليارات دولار من قبل أغنى 70 هندياً مقيمين في الإمارات، فيما يصل إجمالي الاستثمارات الأجنبية بين البلدين بين 2021-2003 إلى 57 مليار دولار».

### وظائف وفرص أعمال

وقال بال كريشن، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة سنشري فاينانشال إن اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الهند والإمارات تعد مكسباً كبيراً لكليهما مشيراً إلى أن الاتفاقية ستساعد الهند في خلق المزيد من فرص الأعمال للشباب في الهند.

وأوضح أن القيادة القوية في الإمارات والنظام البيئي المبتكر للشركات الناشئة، إلى جانب مرافق البنية التحتية، سيعمل بموجب الاتفاقية على دعم الشركات الهندية الناشئة الهندية

# توسعات الشركات الهندية في الإمارات تتسارع

### دبي-البيان

تعتزم العديد من الشركات الهندية في الإمارات توسيع نطاق أنشطتها وخدماتها في الدولة وضح المزيد من الاستثمار لمواكبة النمو الاقتصادي وتحقيق أفضل العائدات بفضل البيئة الاستثمارية الحاضنة والمناخ المشجع والتشريعات المحفزة للاستثمار.

وتوقعت أن يسهم توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات والهند في رفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين وتشجيع المؤسسات والشركات على إطلاق الشراكات وبدء تنفيذ المزيد من المشروعات في القطاعات الواعدة خلال المرحلة المقبلة.

وأكد الدكتور آزاد موبين، مؤسس ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، لـ«أستر دي إم» للرعاية الصحية أن العلاقات الاستراتيجية بين الإمارات والهند تواصل اكتساب المزيد من الزخم، مشيراً إلى أن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة هذه، ستمهد الكثير من الطرق أمام التجارة والاستثمار والخدمات والتوظيف بالتبعية.

وأوضح أن الإمارات أصبحت أكبر شريك تجاري للهند لسنوات عديدة مشدداً على ارتباط قادة البلدين بعلاقات ودية وطيدة، ما يعد داعماً آخر لتعزيز العلاقات بين البلدين مشيراً إلى أنه من المتوقع زيادة الأعمال والتعاون بين البلدين بشكل كبير.



آزاد موبين

## الاتفاقية تشجع الشركات على إطلاق مشاريع جديدة

### قفزة

قال أبهيشك شارما، إنه مع توقيع هذه الاتفاقية تتوقع قفزة ونمواً هائلاً في حجم التبادل التجاري بين البلدين. وتشجعنا هذه الاتفاقية على زيادة نطاق حضورنا في الإمارات والهند وتنفيذ خططنا التوسعية الاستراتيجية عبر زيادة عدد فروعنا. كما سيفتح الاتفاق التجاري الجديد آفاقاً جديدة لنا في الهند ويساعدنا في خططنا للتوسع هناك أيضاً. ونحن على ثقة بأن الاتفاق سيدعمنا في بلوغ هدفنا بأن نصبح علامة تجارية عالمية في قطاع التعبئة والتغليف بحلول 2025.

### مبادرات وإجراءات

وأضاف الدكتور آزاد موبين: أن العديد من المبادرات والإجراءات النوعية مثل ملكية الأعمال بنسبة 100%، والإقامة طويلة الأجل مثل التأشيرة الذهبية وغيرها، شجعت كلها المستثمرين الهنود بشكل كبير على توسيع استثماراتهم في الإمارات ومثل هذه الاتفاقيات من شأنها تشجيعنا على إقامة استثمارات خارجية والتي تعود بالفائدة على مواطني البلدين. وأوضح أنه على سبيل المثال فإن أستر دي إم للرعاية الصحية تأسست وترعرعت في الإمارات، وتوسعت في نشاطها لتصل إلى العديد من البلدان في السنوات الـ 35 الماضية، وخاصة الهند. وربما تكون الشركة الوحيدة المدرجة في الهند مع وجود جزء كبير من عملياتنا في الخارج.



أبهيشك شارما

### خطوة مهمة

من جانبه، قال أبهيشك شارما، المؤسس المشارك ورئيس العمليات في شركة «فاشنزا» إن توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات والهند يمثل خطوة مهمة للغاية تسهم في رفع مستوى التبادل التجاري بين البلدان. ويعد التوقيع مؤشراً مشجعاً للمؤسسات والشركات في كل من الهند والإمارات، ويدل على أن العلاقات التجارية القوية أصلاً بين البلدين ستشهد مزيداً من التطور في المرحلة المقبلة.

وشدد على أن المستثمرين الإماراتيين والهنود سيستفيدون من الاتفاق من خلال المبادرات والاستثمارات العابرة للحدود التي ستنشأ عنه بين البلدين.

## «أبوظبيي الأول» يستكمل صفقة تمويل تجاري مستدام لشركة سينغيون الهند

استكمل بنك أبوظبيي الأول، صفقة تمويل تجاري أخضر بقيمة ملايين عدة من الدولارات لصالح شركة سينغيون الهند، في خطوة تتسجم مع استراتيجيات الحكومة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الخاصة بالبنك، وتطلعاته للمساهمة الفعالة في قطاع الطاقة المتجددة.

وتعمل سينغيون الهند على تصنيع وتجميع وتركيب وتسويق مجموعة تنافسية من مولدات عتفات الرياح التي تعتمد على أحدث التقنيات.

وقال مارتن تريكود، رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للاستثمار في بنك أبوظبيي الأول: يسرنا دعم سينغيون الهند في توسعة استثماراتها الاستراتيجية في قطاع الطاقة النظيفة، عبر تقديم عروض مبتكرة تم إعدادها لتتوافق مع أعلى معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، لنساهم معاً في إحداث تغيير إيجابي ملموس على المستويين البيئي والاجتماعي. تساهم حلول التمويل التجاري المستدامة التي نقدمها في تعزيز التزامنا بدعم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومبادرة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050.»

وقال أميت كنسال، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة الهندية: نحن ملتزمون ببذل كل جهد ممكن لبناء مستقبل مستدام، مدركين مسؤوليتنا تجاه الأجيال المقبلة. تركزنا موجه نحو توفير مواد الطاقة الأكثر نظافة واقتصادية. ونواصل العمل تجاه تحقيق الحياد الكربوني واستخدام الطاقة النظيفة ضمن كافة وحدات التصنيع التابعة لنا. (أبوظبيي - البيان)